الأسرة الجزائرية بين المحددات التقليدية والمشكلات الحضرية

ا. قنفود محي الدين
جامعة باتنة 01

الملخص :

أنه بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي أقوى نظم المجتمع فهي النظام الذي عن طريقه تكتسب انسانيتنا كما أنه لا توجد طريقة أخرى لصياغة بنى الإنسان سوى تربيتهم في أسرة ولذلك تعد المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق إنساني مع الآخرين[1].

ويعرف "هربرت سبنسر" الأسرة بأنها الوحدة البيولوجية والاجتماعية ومن جهة أخرى ووفقا لتعريف "ميردال" ، هي عبارة عن جماعة إنسانية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادي ، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع تتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء من نسلهما أو بالتبني [2]

كما أن "بل وفوجل" يعرفان الأسرة على أنها اتحاد تلقائي تؤدي عليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الإجتماع وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الإجتماعية كما أن "أويرت وينمكون" يؤكدان على أن الزواج بلا أطفال يكون هو الآخر أسرة وفي هذا المجال يعرفان الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة مع أطفالهما كما يشير إلى أن الأسرة قد تكون أكبر شمولا من ذلك فتشمل أفراد آخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال[3]

وأخيرا يمكن اعتبار الأسرة هي رابطة إجتماعية بين زوجين وأطفالهما ، وقد تكون أكبر من ذلك فتشمل أفراد آخرين شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال[4].

و من حيث الوظائف فالأسرة تقوم بشكل يكاد يكون متفق عليه بين علماء الاجتماع أو حتى أقل المهتمين بها ، في شكل بديهي بإنجاز عدد من الوظائف للمحافظة على استمرار الحياة الإجتماعية وقد اتفق علماء الإجتماع على عالمية هذه الوظائف كما أكد على عامل آخر هو أن كل مجتمع إنساني ينظم ويضبط بطريقة نظامية العلاقات بين الجنسين من خلال تنظيم الزواج بهدف الإنجاب ، حتى أن

المجتمعات التي تسمى بدائية تحدد العلاقات بين الجنسين ، فقد وجه النقد الآن للأسر الحضرية المعاصرة لفقدانها الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها في الماضي وبتتبع التاريخ المكتوب نجد أن الأسر في العصور السابقة كانت تمثل النظام الاجتماعي الرئيسي وقد صاحب هذه التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل : زيادة التخصص ، وتعقد المجتمع الحديث وتغيرات في الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة من قبل ، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير من هذه الوظائف إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة وأهم هذه الوظائف :

1- الوظيفة البيولوجية : فالأسرة تقوم بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أساس منطقية قانونية وشرعية إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد أين أن تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب والمحافظة على استمرار المجتمع وتربية وتنشئة الطفل على عادات وتقاليد المجتمع كما أنها تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومأمن ولباس وحب ورعاية فهو إذن التفاعل المتعمق بين أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية[5].

2- الوظيفة الاقتصادية : حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة إقتصادية متكيفة ذاتيا لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر[6]، وقد قضى الإنتاج الصناعي الكبير على وظيفة الأسرة الاقتصادية في المجتمعات الحضرية وتحولت الأسرة فيها إلى وحدة استهلاكية خاصة بدرجة كبيرة بعد أن هيأ المجتمع منظمات جديدة تقوم بعمليات الإنتاج الآلي وتوفير السلع والخدمات بأسعار أقل نسبيا ، ولما كانت الصناعة الحديثة تعتمد على الأيدي العاملة المدربة ، فقد عجزت الأسرة عن تزويد أفرادها بقد ملائم من التدريب المهني يمكنهم من منافسة إنتاج الصناعة الحديثة وهكذا أجبرت الحياة الصناعية الحديثة أفراد الأسرة على السعي للعمل خارج محيط الأسرة وأدى ذلك إلى نشأة روابط وعلاقات إقتصادية خارجية ، وبعد أن كان جميع أفراد الأسرة يعلمون تحت سقف واحد سواء في العمل الزراعي أو الحرفي ، انتشر الأفراد في أماكن متعددة واستطاع الفرد تحقيق استقلاله الاقتصادي وتسريب أمامه الحركة وفرص العمل ونمت الروح الفردية ولم تعد الأسرة هي المكان الوحيد الذي يشبع الحاجات المادية للفرد[7].

3- الوظيفة النفسية : للأسرة آثار على النمو النفسي السوي ، وغير السوي للطفل فهي التي تحدد بدرجة كبيرة إذا كان الطفل سينمو نموا نفسيا سليما أو عكس ذلك ومن أهم ما تقدمه الأسرة لأبنائها هو الإشباع النفسي والثقافي والديني السليم الأمر الذي يساعدهم على أن يتكيفوا مع الصعوبات الحياتية والتي سوف تواجههم في المستقبل وينتج منهم أعضاء نافعين في المجتمع[8]، وهذا ما ذهبت إليه سناء الخولي حيث اعتبرت أن من الوظائف المهمة للأسرة هي الوظيفة العاطفية والتي تعني التفاعل العميق بين الزوجين وبين الآباء والأبناء والأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضائها وقد أصبحت هذه الوظيفة من الملامح المميزة للأسرة الحضرية بعكس الأسرة الممتدة في المجتمعات الزراعية حيث يتم التفاعل الأولي بين حلقة من الأقارب

الذين يعيشون متجاورين وقد ترتب عن هذه الوظيفة الجديدة أن أصبحت الأسرة النواة تحمل عبئا ثقيلا لأنها أصبحت المصدر الوحيد الذي يستمد منه الأفراد الحب والعاطفة لهذا يريد الأفراد البالغون الزواج سريعا[9].

4- الوظيفة التربوية : هذه الوظيفة التي لا تقل شأنا على الوظيفة الأخلاقية والدينية وتتلخص هذه الوظيفة في أن الطفل يظل منذ ولادته حتى سن السابعة في حضن أمه وتحت رعايتها مباشرة وفي هذه المرحلة تتولى تمرين قواه وملكاته بالتدريج وتقوم بتزويده بالمفردات والأساليب اللغوية وتغرس فيه الفضائل الأخلاقية ومبادئ الدين الوضعي الجديد ، وتهذب إلى حد كبير من غرائزه الفطرية ومن الاتجاهات الشاذة التي تظهر بوادرها في أدوار الطفولة الأولى ويجب أن تنمى الروح الإجتماعية وتروضه أن يكون مواطنا صالحا فاضلا وتحقيق ذاتيته والتوازن بين مختلف الملكات والاعتدال بين الأنانية والغيرية ومتى صلب عودة تزويده بقدر كبير من المعرفة المتصلة بتاريخه القومي والآداب العامة والفنون والتراث الاجتماعي بصفة عامة [10].

5- الوظيفة التعليمية :تعتبر الأسرة الأول للمعرفة إذ يعتمد عليها الطفل اعتمادا كبيرا عليها في تزويده بمختلف المعارف البيئية والاجتماعية والعلمية كما يلعب الآباء دورا هاما في نمو قدرات الطفل الفكرية والنفسية وقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بجميع الوظائف التعليمية والتربوية ولكن مع انتشار التعليم أصبحت الحضانات والمدارس والجامعات هي مصدر التعليم الرسمي في المجتمع فقد أخذت المدارس الكثيرة من المهارات الأسرية والتعليمية وأضافت إليها الكثير من المهارات والخبرات والمعارف ، ولكن على الرغم من فقدان الأسرة الكثير من وظائفها التعليمية والتربوية ما زالت الأسرة تلعب دورا هاما في اختبار نوعية المدارس التي يلتحق بها أبناؤهم وفي متابعتهم دراسيا ، وقد أكدت الكثير من الدراسات الإجتماعية أن تعليم الآباء والأمهات واهتمامهم بتعليم أبنائهم ومتابعتهم دراسيا ينعكس ايجابيا على تحصيل أبنائهم وتفوقهم الدراسي[11].

6- الوظيفة الدينية والأخلاقية : لقد ما زالت الأسرة تلعب دورا مهما في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الأبناء ، فعادة ما يكتسب الطفل الأسس والمبادئ الدينية من الأسرة التي ينتمي إليها فهي التي تحدد له الدين الذي سيعتنقه في حياته والمذهب الذي سيتبعه ، والأسرة هي التي تعلم الطفل الواجبات الدينية كالصلاة والصوم وغيرها من الممارسات والشعائر الدينية . فنظرة الفرد غلى الدين والعبادات وكيفية تعامله مع الناس تعتمد على الأسرة التي ينشأ فيها[12]. وهذا وحسب الفكر الإسلامي أن وظيفية الأسرة الأساسية هي حماية وتربية وتعليم الطفل على أسس صحيحة دون التقصير في هذه المسؤولية ، ويأتي دور الأسرة كذلك في إعداد الطفل والرحمة به وتوجيهه وتأديبه على مناهج القرآن وفرض على الوالدين حماية الأبناء ووقاية الآباء لأنفسهم من خطورة التقصير في أداء هذه المسؤولية لكي ينشأ الطفل على مكارم الأخلاق والصدق[13] .

7-الوظيفة الإجتماعية : كانت الأسرة ولا تزال سلاح يستخدمه المجتمع أو التنشئة الإجتماعية ويمكن وصف هذه العملية بأنها العملية التي تشكل من خلالها معايير الفرد ومهارته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه ، لكي تتوافق وتتفق مع تلك التي تشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودوافعه واتجاهاته وسلوكه[14] ، وتتفق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدورة الراهن أو المستقبل في المجتمع وتبدأ هذه العملية الحيوية منذ اللحظة التي يرى فيها الطفل الحياة على هذه الأرض ويستقبل الحياة إما عن طريق أم تهتم بإرضاعه وتدفئته وإشباعه أو تتركه يبكي ومؤدى هذا أن عملية التنشئة الإجتماعية تتضمن مهارات الفرد من حيث ، إلى جانب قيمة ومثله ومعاييره وأنماط سلوكه وهي تبدأ منذ أن يولد الطفل وتستمر مدى الحياة ، وتختلف أساليب التنشئة الإجتماعية من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر كما تختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف الطبقات الإجتماعية لهذا يكون الآباء في هذه العملية – التنشئة الإجتماعية – بمثابة المصفاة التي تصفي أو تنقي القيم قبل نقلها إلى الطفل ويمثل الآباء دور المعلم في عملية التنشئة الإجتماعية لدى أبناء كل طبقة[15]، وهذا ما أكده "رنيهكونيغ" : إن ميلاد البيولوجي لفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره بل إنما العامل الحاسم هو " الميلاد الثاني " أي تكونه من شخصية اجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه وتدين بثقافة بذاتها والأسرة هي صاحبة الفصل في تحقيق هذا الميلاد الثاني ولا يوجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بمثل هذه الكفاءة[16].

8- الوظيفة الترفيهية والترويجية : في إطار التنمية الأسرية لأدوارها الإجتماعية الأساسية اهتمت بتنظيم أنشطة الترويج والترفيه لأعضائها لما لهذه الأنشطة من فائدة في تسيير عملية التنشئة الإجتماعية منذ القديم اهتمت المجتمعات بخلق نماذج للترويج الأسري الجماعي الذي يتسق مع طبيعة الحياة الإجتماعية ومع نوعية العلاقات الإجتماعية السائدة بين أعضاء المجتمع ومن الأنشطة الترويجية التي يمكن للأسرة ممارستها داخل محيطها أو خارجها ما يلي :

- تزيين المنزل وتجميله وتنظيمه والاهتمام بتنظيم الأثاث [17]، والديكور.
- استقبال الأقارب والأصدقاء والجيران لقضاء وقت يتميز بالجو الأسري .
- مشاهدة البرامج والحصص التعليمية والثقافية والترفيهية .
- ممارسة بعض الألعاب المفيدة والمسلية في نفس الوقت خاصة مع توفير أجهزة الكمبيوتر لأغلب الأسر .
- إحياء المناسبات لخلق جو من المرح .
- إتاحة الفرص للأطفال باللعب مع إخوتهم أو أصدقائهم بمختلف الألعاب التي تتماشى وأعمارهم وتشعرهم بالسعادة والسرور .

الأسرة الريفية خصائص وتحديات :

إن الأسرة الريفية أكثر تقليدية من غيرها ، إذ تبدو أكبر من غيرها من الناحية العددية بحيث يبلغ متوسط عدد أفرادها في بعض الدول المتقدمة 3.8 أفراد ، ينما يبلغ هذا المتوسط في مدن مثل هذه الدول 3.1 أفراد كما أن نمط الأسرة في القطاعات التي لم تتأثر بالصناعة أكثر عدد من غيرها التي تعمل في هذا القطاع أما في العالم الثالث فنجد أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المدينة فيتراوح ما بين 4 و5 أفراد في حين نجد هذا المتوسط لدى الأسرة الريفية في بعض الدول يفوق 7 أفراد[18] .

إن الأسرة الريفية تظهر أكثر عددا من غيرها من الأسر تبعا لدراسات إحصائية عددية ، وهذا يعود بدوره إلى اعتبار المولود في الأسرة الريفية وخاصة في العالم الثالث ، قوة إنتاجية مساعدة للأهل ، وحتى في الدول المتقدمة فقد نجد العديد من الأسر الريفية أكثر عددا من الأسر في المدينة . كما تقوم الأسرة الريفية بنوع من النشاط الاقتصادي العائلي الذي يعتبر أحيانا مشروعا تجاريا ، وهذا قد يحقق وظيفة إنتاجية مهمة ، ولكن هذه الوظيفة ليست على نطاق واسع كما هو الحال في المدينة ، كما نجد أن الوظيفة الثقافية للأسرة متميزة حيث تشتمل على الوظيفة التعليمية عبر تدريب الأطفال على العمل مع الأهل في المزرعة وهذا يختلف عن الأسر في المدينة وليس للسعادة الفردية للأسر الريفية أهمية كبرى بالنسبة لأفرادها ، وذلك بسبب توحدهم مع مصالح الأسر الكلية .

وإضافة لذلك فنمط الحياة الأسرية يكشف عن شكل الاقتصاد العائلي الذي لا يشتمل على الزراعة والإنتاج الزراعي فقط ، ولكن يتضمن إنتاج أنواع أخرى من السلع الاستهلاكية وبهذا تصبح الأسرة أقل اعتمادا على أسلوب تنظيم الإنتاج في المجتمع الكبير.

ولقد شهدت حدث تحول في حجم الأسرة الحديثة بحيث أن صغر هذا الحجم لا يعود إلى انخفاض عدد الأجيال التي تعيش معا داخل الأسرة فقط بل ناجم عن تنظيم النسل بصورة أساسية وإضافة على أن هناك خدمات عديدة تتلقاها الأسر والتي ساهمت في انخفاض معدلات الوفيات بين الأطفال ، كما أن ولادة طفل جديد لم يعد أمرا عشوائيا في أغلب الأحيان بل يكون مجيئه مطلوبا ومتوقعا ، ومن التغيرات التي طرأت على حجم الأسرة ، التغير في أهداف الزواج والتي أصبحت تتعلق في الوقت الراهن وبنسبة عالية بالحصول على السعادة الشخصية وليس الدافع وراء الزواج متعلقا بمصالح الأسرة وبرغبة الفرد في الحصول على الدعم الأخلاقي والعاطفي الذي يؤمن له الحماية من العزلة في المجتمع المعاصر التي تسود فيه روح الفردية .

وقد تغيرت وظيفة الأسرة في عملية التأمين الاجتماعي الذي اتخذ شكلا واسع النطاق ، فأصبح هذا التأمين يهيئ للناس وخصوصا للكهلة سبل المعيشة المستقلة ، وأصبحت هذه الوظيفة تتسم بطبيعة عاطفية ومعنوية ، وأدت التغيرات التي طرأت على نمط الأسرة الحديثة غلى ضعف التماسك في الأسرة وأصبحت السعادة الشخصية هي القيمة التي ينشدها الفرد وتتم هذه التغيرات بدرجات متفاوتة وهذه تحدث بصورة نسبية وطبقا لتقدم الأحوال الحضارية العامة في الدول والمجتمعات المتعددة ، ومن بين التغيرات أيضا داخل الأسرة الريفية نجد اهتماما كبيرا بتحقيق الرفاهية للأبناء الذين يتلقون تعليمهم بالمدارس فقد

أخذوا يقللون من أعباء العمل في القرية ، رغم قيامهم ببعض الأعمال الخفيفة عما كان يؤديه الأبناء في الماضي أثناء تعليمهم[19].

إن الأسرة القروية تقدم على أساس أنها وحدة إجتماعية وإنتاجية والعلاقة بين أفرادها تقوم على أساس التعاون والمودة والالتزام هذه الأمور تمنح الأعضاء في الأسرة القروية الشعور بالإطمئنان وعدم القلق اتجاه الأزمات فالفرد يعتمد على عائلته دائما فالأسرة تسد مخلف حاجاته سواء كانت مادية أو نفسية أو ترفيهية ، فالعائلة القروية عائلة ممتدة وتتحول إلى نووية نتيجة لتغيرات أهمها التصنيع والهجرة وتفتيت الملكية والتعليم .

إن الشكل السائد في البلاد العربية هو العائلة الكبيرة بالرغم من توزعها وانتشارها من حيث السكان ،فشبكة العلاقات والتفاعلات الأسرية ما زالت باقية من خلال أن الأب يمارس في الأسرة العربية سلطة واسعة والزواج يقوم على القرابة والمرأة تدرب على أنها ربة بيت وواجبها الأول إنجاب الأطفال وزواجها لا يستمر إلا بالإنجاب والابن الأكبر له مكانة خاصة من أجل استمرار العائلة[20].

لقد تأثرت الأسرة بصفة عامة بالتغيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم فتغير بناءها ، إلا أن الأسرة بمعناها الضيق والمحدد والتي اصطلح عليها تسميتها الأسرة النواة ظلت مركز التناسل ومصدر الرعاية الولية المباشرة ، ومع كل النتائج التي طرحها التغير وخاصة في مجال الاتجاه نحو الفردية أو العزلة القرابية ، إلا أنه في كثير من أنحاء العالم حتى في أجزائه الصناعية تقدما لا زال الفرد يمر خلال حياته بنمطين مختلفين من الأسرة النواة ، فهو يولد في أسرة مكونة منه ومن إخوة وأخوات (أي إخواته من والديه) وتسمى أسرة التوجيه ، وعندما يتزوج الفرد يترك أسرته يخلق لنفسه أسرة نواة تتكون منه ومن زوجته وأولاده وتسمى حينئذ أسرة الإنجاب ، بالرغم من صغر حجم الأسرة فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب إنسانيتنا ومن هنا فكل شخص ينتمي بشكل ما لأسرة واحدة على الأقل ولذلك تعد الأسرة المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية فضلا عن تجربة الحياة خلالها ضرورية لتحويل المولود إلى مخلوق يعيش في انسجام مع الآخرين.

الأسرة الجزائرية الخصوصية التقليدية في الوسط الحضري :

إن الملاحظ لدى الجزائريين هو وجود موقف مزدوج أو متناقض نحو ثقافتهم فالشخصية الجزائرية منقسمة بين اتجاهين متصارعين وهما الرغبة في التوافق مع نظام القيم المتوارثة الذي يرمز إلى هوية المجتمع وفي نفس الوقت ما يطلق عليه الثقافة الحديثة ذات الإحتمالات القوية من المنافع والمزايا التي لا يعترض الجزائريون على التمتع بها وهناك محاولات للجمع بين الهوية الرسمية المقررة وبين هوية الطموح التي تولد درجة من تحقيق الذات ، الهوية الأولى تعتمد على الموروث الذي له صفة المقدس ، باعتباره المصدر الدائم لهوية الجماعة والهوية الثانية تستخدم وسيلة لتحقيق الذات .

هذه الثنائية القيمية بين المعاصر والموروث انعكست بشكل مباشر على الأسرة والمرأة الجزائرية التي شاركت بشكل مباشر في النضال المسلح للثورة الجزائرية ومع فشل سياسة تحرير المرأة أدى بها إلى العودة إلى النمط التقليدي وعودتها إلى المنزل بالرغم من حصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية.

لقد كانت الأسرة يشار إليها في السابق بمفهوم العائلة التي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد وتحت مسؤولية مسؤول واحد الذي يقوم بحمايتها المتمثل في الأب أو الابن البكر ، فالعائلة ليست اختزال لكلمة الأسرة النواة إنما تتوسع على عكس مجموعة المقيمين في نفس الخط إلى إمكانية عيشهم مدة جيلين ويمكن أن تكون العائلة الجزائرية في نطاق المجتمع المنزلي المسمى" عائلة " مكون من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الإجتماعي ، المؤسس على علاقات الإلتزام ، فالجماعة العائلة المشتركة أو الجماعة المنزلين في الوسط التقليدي تتطور تحت ضغط الإرغام والعصرية وتحت المراحل الجديدة للتكنولوجيا والسيطرة على البيئة .

المجتمع التقليدي كمفهوم أنثروسيوسيولوجي :

يفتقد مفهوم المجتمع التقليدي للدقة خاصة إذا أردنا أن نجعل منه مرحلة مميزة ومنسجمة قد تمر منها المجتمعات إلى الحداثة واختلطت هذه التسمية الوحيدة بأشكال اجتماعية مختلفة حيث رأى " جون جاك رورسوا" أنه في مرحلة سابقة بمجتمعاتنا الخاصة حصل انقلاب حاسم في تاريخ المجتمعات الإنسانية مع نشوء الملكية ولكنه تجنب تماما أن المجتمعات كلما كانت قد مرت في هذا الحدث للحظة تاريخية قابلة للتجديد ، في شتى الأحوال يحصل انحلال الجماعة البدائية قبل فترة طويلة من بروز الأشكال الحديثة للتنظيم الإقتصادي والإجتماعي المتميز بإنتاجية عالية وتواصل اجتماعي قوي فضلا عن ذلك تظهر بين الإمبراطوريات السابقة الحداثة القادرة على إخضاع أعداد كبيرة من السكان المتنافرين إلى سلطة واحدة[21].

إن المجتمع التقليدي كما يذهب إلى ذلك "روبرت ردفيلد" مجتمع منعزل صغير متجانس بعيد عن الحداثة يعتمد على الاتصال على الألفاظ ليس له تراث مكتوب وذاكرتهم عن الماضي ضحلة ولا تذهب إلى أكثر مما تحويه ذاكرة كبار السن ولديهم قدرة كبيرة على الإنتماء والشعور بالوحدة الإجتماعية والتمسك بالعادات والأعراف التي يظل الناس متمسكين بها رغم انتقال المجتمع إلى وضع عن حالته الأولى[22].

والمجتمع التقليدي هو عبارة عن مجموعة أفراد يعيشون على بقعة واحدة محددة ينشطون في جميع نواحي الحياة ولهم أيضا وسائل وأساليب للاتصال يتفاعلون مع بعضهم مكونين علاقات إجتماعية يسودها طابع مميز من التعاون أو التنافس أو الصراع ، نظامهم الطبقي خاص لديهم شعور بالانتماء لمجتمعهم التقليدي وبها مؤسسات لها نظام أو بناء تنظيمي يأخذ على عاتقه مهمة القيام بدوره الفعال في النهوض بالمجتمع وتنظيمه يعتمد على اختلاف الآراء ووجهات النظر دون الاعتماد على الرأي الموحد حتى يكون له عمقه[23].

ولمعرفة ودراسة المجتمع التقليدي ومعرفة أهم خصائصه ومميزاته لا بد من إلقاء الضوء على البناء الإجتماعي من أجل معرفة الانساق الإجتماعية لهذا المجتمع نظرا لما يتميز به من خصوصيات ولأن هذا النوع من المجتمعات مبني على أساس قلبي فهو عبارة عن بناء إجتماعي قبلي وقد عرف "زاد كليف براون" البناء الإجتماعي على النحو التالي :

- العلاقات الإجتماعية بما في ذلك العلاقات الثنائية .
- الاختلاف القائم بين الأفراد والتمايز بين الطبقات وفقا لأدوارهم الإجتماعية والتفاوت بين الأوضاع الإجتماعية المختلفة للرجال والنساء ومن هذا التعريف يظهر لنا أن المجتمع التقليدي له عدة خصائص إجتماعية نذكر منها :

ويتميز المجتمع التقليدي بالخصائص التالية :

التماسك الاجتماعي : أي تماسك أفراد المجتمع إذا يرتبط الأفراد أو الجماعات مع بعضهم البعض ارتباطا وثيقا على الرغم من التوزيع المكاني حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم على وحدات قرابية تختلف مواقعها الجغرافية لكن هذا لا يؤثر على وحدتها حيث توجد علاقات وثيقة بين تلك الوحدات على الرغم من اختلاف مواقعها .

الشعور بالإنتماء : ذهب "دالف لينتون" إلى تأكيد أهمية هذا الشعورالفاعل في تشكيل المجتمع التقليدي المبني على أساس قباي يقول أن هذا المجتمع في أبسط اشكاله له مجموعة من الزمر تسكن مكانا محدودا تشعر بالوحدة والانتماء نظرا لأوجه التشابه العديدة في ثقافتهم والاتصالات الودية والمصالح المشتركة ، وهذه الوحدة المشار إليها ليست شيئا جامدا بل مشاعر قوية تكون مانعا لي تغيير طارئ مكونة نسق من العلاقات الإجتماعية[24].

علاقات القرابة : القرابة تلعب دورا هاما في حياة المجتمع التقليدي فإليها تعزي التضامن من حيث أفراده من ينتمون إليهم ومن لا ينتمون وقد ركز عديد العلماء على أهمية القرابة ويرون أن لها أهمية إجتماعية وتأثيرها عظيم على المجتمع بل ضروري ، حيث يلزم المجتمع الأصدقاء والأعداء ، ويعرف من أين يتزوج من داخل أو خارج الجماعة ، فالقرابة إذن وسيلة إجتماعية يتم بواسطتها تحديد العلاقات الإجتماعية .

علاقات الجيرة : تلعب دورا هاما في بناء المجتمع التقليدي والتي تبحث عن التقارب الفيزيقي للمساكن وضيق المجال الجغرافي وبروز علاقات النسب المبنية على الثقة والنسب وهناك الجوار المكاني الشخصي ذو الصيغة الإجتماعية وتمتاز بوجود أنماط من الأنشطة الإجتماعية يتبادلها أعضاء الجوار ويصاحب هذه الأنشطة علاقات إجتماعية تتفق مع طبيعة ونوع الروابط التي تسود الجيرة ، والجيرة في المجتمع التقليدي يصاحبها تجانس يسمح طبيعة الروابط بين الوحدات القرابية أو الجماعات المتجاورة وتؤثر هذه الروابط على علاقات الجوار من حيث أوجه التعاون والمشاركة في مناشط الحياة الإجتماعية والاقتصادية وقد تظهر علاقات الجوار بين الوحدات القرابية على أنها وثيقة وقوية.

علاقات الصداقة : هو نوع من الروابط الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تتشابه في التفكير والميول والاتجاهات والمصالح الفردية ، هذه الصداقة ترتبط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة ترتبط بين الجماعات بحكم الإقامة وهذه الصداقة أخذت طابع الاستمرارية ، وتسير بين مختلف الفئات العمرية حيث يعتبر هؤلاء الصداقة جزءا من ذاتهم يشاركون في الأفراح والأحزان والمشاكل وتمتد العلاقات بين زوجات وأزوج مما يتكون عنه شبكة من العلاقات الإجتماعية ، حيث يفضل الأفراد الذين يدخلون في علاقة صداقة من النوع الإستمراري ، ويؤثر الإحساس بالإقليمية في شدة وكثافة علاقات الصداقة مما يساعد أفراد الخلافات والمواقف العدائية حيث يتضامن الأفراد معا في كثير من المناسبات "زواج ، وفاة " هذا مع وجود علاقات صداقة مؤقتة مبنية على المصلحة حيث تنتهي بمجرد نهاية المصلحة وتكون هذه العلاقات نسبية .

سيادة العرف : قدرة هذا المجتمع عل حل النزاعات والخصومات من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم والإعتماد على الحل الودي بالرجوع غلى كبار السن وولاة الأمور وغياب الضبط الإجتماعي نظرا إلى الافتقار إلى سلطة مركزية واعتماد المجهود الفردي من دون انتظار السلطة المركزية المواجهة مشاكلهم فالمعايير أو القوانين السلوكية وعلاقات الولاء القوية ، حيث لكلمة أفراد قلائل يعترف بزعامتهم فلا يمكن عمل شيء دون استشارتهم وضرورة احترام حكمهم الذاتي وهذا القانون يختلف عن القانون الوضعي وهذا راجع إلى اختلاف العناصر الإجتماعية على حد تعبير"أرسطو" وإن كان يتفقان في أنها يعملان على تحقيق الإجتماعي[25].

سيادة القيم : في كل مجتمع يوجد نسق من القيم التي تلقى نوعا من الاستجابة بقصد تحقيق التماسك بين الأفراد ، بل يمكن لها تحقيق التجانس إذ أنها ملتقى السلوك ووسيلة من وسائل تنظيمه وتحقق الضبط الإجتماعي والامتثال للقيم يكون تسرب في هذه المجتمعات منذ الطفولة من خلال التنشئة الإجتماعية[26].

الدين : من أهم النظم لتحقيق الضبط الإجتماعي ويلعب دورا هاما في المجتمع التقليدي ويمتد تأثيره غلى الحياة الإجتماعية والأخلاقية والاقتصادية حيث يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالقضاء والقدر وانصياعهم التام وتطبيقها في الحياة اليومية[27].

انتشار العادات والتقاليد : التقاليد هو كل شيء موروث وله جذور في التاريخ سواء كان مادي أو معنوي والتقاليد هي المحافظة على طبيعة القيم الثقافية والمادية والتقاليد هي نزعة ترمي غلى المحافظة على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه الأقدمون وباسمها يبقي على الكثير من النظم والعادات ، يقول "ماكس فيبر" التقاليد ظاهرة إجتماعية وهي صمام من صمامات أمن المجتمع وهي خير لا يمكن إغفاله ، وهناك من يرى أنه لا يمكن المرور إلى التحضر دون الانتقال من التقاليد.

كما يمتاز هذا المجتمع في اقتصادياته بانتمائه للبيئة الطبيعية والعادات والقيم التي تلعب دورا هاما دورا هاما في توجيه النشاط الإقتصادي ومن هنا يمكن أن ندرك التنوع الكبير في هذه النظم الإقتصادية

المتطورة التي وصلت إلى هذه المجتمعات بفعل تطور وسائل الاتصال والتبادل مع المجتمعات المتحضرة وهذه القيم أساسا على ما يلي :

- الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات .
- الرعي وهي السائدة في تلك المجتمعات وأهم رزق لأفرادها .
- الزراعة : نظرا لتميز هذه المناطق بالمساحات القاحلة فإن الزراعة في غالبيتها تعد مصدرا هاما للرزق نظرا للظروف الجغرافية التي تسمح بنجاح العملية .
- التجارة : نظرا لحاجتهم اليومية إلى سلع انتشرت التجارة لكن عددهم محدود مقصور على تجارة المواشي أو البقالة من أجل جلب المتطلبات من مواد غذائية ومواد استهلاكية أخرى.
- تقسيم العمل منتشر في كل المجتمعات وكما يقول "لاندبورغ" كل من يمكن أن يعمل امرأه كانت أو رجل وأن هناك عوامل ومحددات هي توزع العمل ونظرا لبدائية الحياة فإن الفرد يشارك في الإنتاج افقتصادي .

التحضر من عملية تاريخية إلى مشكلة سوسيولوجية :

إن دراسة التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي وبقية أجزاء العالم لم يعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما ، كما أن نمو أعداد وأحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين والمختصين مجرد تغير وتبادل عشوائي بل إن هذه التغيرات تتحكم في خصائص المدن والتجمعات الحضرية ولكن تكتسي النظرة إلى المدن وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية قائمة على الملاحظة المباشرة ، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة قواعد ونماذج ونظريات تفسير العوامل المؤثرة في مواقع المدن في أحجامها وأعدادها وفي الكيفية التي تتوزع بها هذه المراكز الحضرية في أقاليمها ودولها الخاصة ففي الثلاثينات من القرن استخدم مارك جفرسون "مفهوم المدينة الأولية " كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسة في ذلك العالم النامي ، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتطورة فـ"جفرسون" لاحظ في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية فهي عادة أكبر مدينة في الدولة وغالبا ما تكون العاصمة وهي أكبر المدن حجما وأكثرها مكانا وأنشطة وأهمها موقعا وأكثرها تأثيرا على حياة الدولة وسكانها وتتصف هذه المدينة بأنها تسيطر على معظم الاستثمارات والاتفاقات في الدولة وتمتص معظم الأيادي العاملة والمنتجة كما أنها المدينة المسيطرة على الحياة الثقافية والإقتصادية وهي بهذا تتميز بمعدل استهلاك مال بمقارنتها مع بقية المدن وتترك تأثيرات ضارة على بقية المدن لأنها تحتكر أهم أنشطة وفعاليات الدولة والمدينة الأولية ظاهرة تميز حياة المدن الجديدة وقد برزت بشكل واضح في دول المدن التي كانت في الحقيقة تتكون من مدينة واحدة وتظهر هذه المدن في الوطن العربي في الدول النفطية الجدية .

وهناك من يعتقد بأنه من الصعب التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تتضاءل فيها أهمية المدينة الولية كما أن حجم المدينة الأولية في الحقيقة هو انعكاس لحجم الدولة وعدد سكانها فليس ضروريا أن يكون فقط مدينة أولية للدولة ، وإنما يمكن أن تكون مدينة أولية للإقليم التابع داخل الدولة .

وقد حاول " براين بري " دراسة هذه الظاهرة في 38 دولة من دول العالم ، فالذي يبدو من استنتاجات "نظرية كريستالر" أن هناك قواعد وقوانين تحكم توزيعات المدن وأحجامها وإعدادها ، والحقيقة أن نظام "كريستالير" هو بناء نظري مثالي من الصعب وجوده في الواقع إلا في مناطق محدودة جدا ، تتناسب ظروفها مع افتراضات "كريستالير" .

بالإضافة إلى هذه القواعد والنظريات فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عملية التحضر ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى المجموعات التالية :

1- النماذج الديمغرافية التي تركز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديمغرافية على حركة وانتقال السكان إلى المناطق الريفية إلى الحضرية .

2- النماذج الاقتصادية التي ارتبطت بنظريات الموقع التقليدية كنظرية "فيبر" في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعية[28].

3- نماذج التغير الاجتماعي التي تنظر إلى المدن كمركز لإحداث عمليات التحول الإجتماعي عن طريق خلق ذلك لأنها تعتمد على افتراضات صعبة من العسير إيجادها في الواقع ، لكنه مع ذلك استطاع من خلال مجموعة من البديهيات أن يفسر الكيفية التي تتوزع بها المدن والمراكز على سطح الأرض ، فالمدن حسب أرائه تتنوع بأشكال سداسية ويرجع ظهور المدينة كمركز لتقديم الخدامات لهذه المنطقة المحيطة بها ورتب "كريستالير" المراكز في سبع مراتب تبتدئ بالعاصمة كأكبر مدينة وتنتهي مفاهيم إجتماعية جديدة تتصارع مع المفاهيم التقليدية .

4- نماذج الأنظمة التي تؤكد على أن دراسة ظاهرة التحضر ترتبط بشبكة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مرتبطة مع بعضها البعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر بها من ناحية أخرى .

6- نماذج تركيب المدينة التي تنظر إلى المدينة كمجموعات متباينة من استخدامات الأرض التي تشكل الأنماط المتميزة لها وتعتبر نماذج "بيرجس-هومرهوايت" "هاريس واولمن" أكثرها شهرة رغم التقليدية التي ميزت المفاهيم الرئيسية المتعلقة بها[29].

في العالم الثالث الخطر أكبر:

ينظر الكثير من المفكرين إلى مسالة التحضر كمظهر هام من مظاهر التحديث حيث يعد التحضر دلالة على التحديث وإشارة إلى النمو والتقدم الإقتصادي ، فالعالم بأكمله يتجه نحو وضع أكثر تحضرا ، في حين أصبحت عملية التحضر أكثر اكتمالا تقريبا في عدد صغير من القطار الصناعية المتقدمة وأصبحت السرعة المدهشة للتحضر في العالم الثالث مروعة لحد كبير حيث تضاعفت حجم المدن

الرئيسية مرتين أو ثلاث مرات وأصبحت خلال عقد واحد نمطا له ملامحه ، حيث تتعلق بصفة عامة بالتوسع الجامع وغير المخطط وتؤكد الإحصائيات أن المدن الأكبر هي التي اتسعت بمعدلات أسرع بينما كانت المدن الصغيرة – بخاصة إفريقيا – ذات قوة جذب أقل ، ومن ثم كانت معدلات التحضر فيها أقل سرعة ، وغالبا ما تكون العاصمة هي في الحقيقة المدينة الكبرى من حيث الحجم .

فالتحضر في بلدان العالم الثالث يتجه نحو التوسع في عملية التصنيع والهجرة الريفية الحضرية بالإضافة إلى عدم وضوح عملية التحضر في هذه البلدان ، فأحيانا تشهد المدنية عمليات تزييف ، وفي الوقت نفسه تشهد تحديث القرية بدرجة ما .

ومن هنا فظاهرة التحضر في العالم الثالث تحمل بين طياتها ظواهر ومشكلات على جانب كبير من الأهمية ، ومن أهمها البطالة وعد الإستقرار وتزايد سكان المناطق المتخلفة ونمو الحياء الهامشية فضلا عن ظهور بعض المهن الطفيلية ، وعجز القطاع الرسمي الحضري عن استيعاب العاطلين عن العمل مما ينبثق عنه العديد من المهن الهامشية وما يرتبط بها من بروز العديد من المشكلات الإجتماعية .

فالإتجاه السريع نحو التحضر في كثير من دول العالم الثالث أدى إلى اختلالات واضحة في تلك المجتمعات سريعة التحضر الأمر الذي انعكس على الأفراد والجماعات في بروز الكثير من المشكلات الإجتماعية التي أصبحت مصدر للفوضى والعنف ومشاكل أخرى عديدة في عالمنا اليوم تعني عملية الإنتقال إلى حياة المدن والعيش فيها وذلك حسب تعريف المدينة والمعايير المستخدمة في التفريق بينهما وبين الريف ، وحسب نمط الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المميز لأهل المدن ، ولما كان هناك تسارع في التحول في تلك الأنماط فقد أوضحت عملية التحضر تسير بخطى أسرع خاصة بعد الثورة الصناعية .

جدول يمثل النمو المتسارع في نسبة التحضر في العالم (1800–2000)

العام	1800	1850	1900	1950	2000
نسبة سكان الحضر	%3	%6.4	%10	%29.8	%50

المصدر : علي عبد الرزاق حلبي (1998م)

وتشير تقديرات الأمم المتحدة في العام 1970 م إلى أن نسبة التحضر في العالم بلغت 37% من بينها 66% في الدول المتقدمة و25% في الدول النامية وعند نهاية القرن العشرين قدرت النسبة بـ 50% للعالم من بينها 80% في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية أما الزيادة السنوية في العالم في سكان الحضر فقدرت بـ 2.8% مقارنة بتلك التي في الريف حيث بلغت 3.8% .

التحضر في الجزائر :

رغم ما عرفته الجزائر من تاريخ طويل للمدن والحياة الحضرية والذي من شأنه إرساء ثقافة حضرية بأبعادها الحياتية والمعرفية بالإضافة إلى اسهام الحضارة العربية في هذا المجال إلا أن ما عرفته المدينة

الجزائرية بعد ذلك من مراحل تاريخية ولعل فترة الاحتلال الفرنسي كانت من أهم الفترات التي تركت سلبية على المدن الجزائرية .

فقد اتجه أحد الباحثين الجزائريين إلى أن الممارسة الاستعمارية ولدت حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته[30].

وما يؤكد ذلك الهجرة التي عرفتها المدن نحو الأرياف والبوادي ونحو الخارج وذلك في أعقاب الاحتلال الفرنسي للجزائر فمدينة الجزائر لوحدها فقدت 21 ألف نسمة من سكانها وهذا ما يشير إلى تقهقر العمران الحضري لصالح العمران البدوي ، ولم يحدث تحضر في الجزائر إلا بداية 1930 من السكان الذين استقروا في البيوت القصديرية وفي ضواحي المدن .

أما التحضر الحديث في الجزائر فقد ارتبط بالاستقلال الوطني والذي ترتبت عليه حرية تنقل الأفراد والأسر ونقل الملكيات وما تبعه أيضا من تنمية عامة وتنمية صناعية بالأخص ، حيث توصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم بالمدن زيادة على الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن جراء مغادرة الفرنسيين له من الجزائر[31].

كما أدت إستراتيجية الاقتصادي وسياسة التصنيع المنتهجة في سنوات الستينات والسبعينات عن طريق المخططات التنموية إلى التركيز على عملية التصنيع في المدينة وتهميش الزراعية ، مما زاد من اتجاه الأفراد نحو المدن مما أدي إلى تشبع المدن وظهور أزمات اجتماعية كثيرة في المرحلة ما بين 1977و 1987 والتي كان سببها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن .

ومن أهم المشاكل أزمة السكن الحاد ، انتشار البطالة ، عدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة ويلخص هذا الجدول تطور سكان الحضر والريف ما بين 1889-1998

جدول يبين تطور سكان الحضر والريف ما بين 1886-1998

السنة	السكان			معدل النمو السنوي للسكان	نسبة سكان الحضر	معدل النمو السكاني لسكان الحضر
	الحضر	الريف	المجموع			
1886	523431	3228606	3752037	–	139	–
1906	783090	3937884	4720974	1.20	16.6	2.05
1926	1100143	4344218	5444361	0.71	20.1	1.71
1931	1247731	4654288	5902019	1.62	21.1	2.55
1936	1431513	5078125	6509638	2	22.0	2.80
1948	1838152	5948939	7787091	1.50	23.6	2.10
1954	2157938	6456766	8614704	1.70	25	2.70
1966	3778482	8243518	12022000	2.81	31.4	4.80
1977	6686785	10261215	16948000	3.21	40.0	5.30
1987	11444249	11594693	23038942	3.08	49.70	5.50
1998	16966937	12133916	29100863	2.16	58.30	3.65

مجلة الباحث الاجتماعي منشورات جامعة قسنطينة العدد السابع – 2005 ، ص 18

إن حالة المدينة الجزائرية وهي تتراوح بين النمو السريع في المتغيرات الشكلية كالحجم والكثافة وبين الركود المتراكم في متغيرات القيم والتشابه حتى لا نستعمل مصطلح صناعي حدثي (لا تجانس) ، تبقي مكونتها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو جماعات أولية وطوعية مدنية مشتتة بين قوى الجذب الرهيبة بين الماضي التقليدي المعبر عنه في رموز شكلية كممارسات إحتفالية طقسية تصل إلى حد التناقض في بعض الحالات كسلوكات الصائمين والمتزوجين العصريين الحالمين بالحداثة والمقيدين بالثقل التقليدي في شكل منتوج مشوه ومشوش يعيد الجدل دوما إلى ثنائية يجوز ولا يجوز كما في احتفالية أعياد الميلاد والنجاح . أو ما يظهر في خطورة أكثر عند إعادة إنتاج نماذج مستوردة غير مكيفة مع الحالة الجزائرية والملاحظة الغريبة هنا هي سهولة القبول بها وبأقل الوسائل تأثيرا مثل المسلسل الشرقي أو لتركي أو في مثال أخر للداعية النجم الذي لا يحدده إلا شكله ورمزية البلد الذي ينتمي إليه .

إن هذه الخطورة قد أنتجت وهي مازالت مستعدة للقيام بذلك متى أتيحت لها الفرصة في إنتاج قوى ظلامية أصولية متشددة ومشوهة تصبو إلى تقليد ماضي مفخخ وترفض واقع ضاغط ومدجج بمعطى التحريم والعدائية إلى حد الإنفجار والإنتحار بشكل الإرهابي الحديث .

إن الأسرة الجزائرية الحضرية بالتسمية حديثة تنازع في شكل صراع لا يقبل بالتوافق إلا في شروط غريبة ومشوهة فهي حديثة جدا عندما يتعلق الأمر بالوسائل والتطلعات وهي تقليدية جدا عندما يتعلق الأمر بتقييم الأفعال والممارسات والأفكار بشكل غير عقلاني ملئ بالمماثلة البسيطة والفالتة عن التقييس في شكل شرف نيف رجلة ... إلخ بدون تحديد واضح وبإستمرار الغموض والتشويه .

هذا الوضعية في ثنائيتها التقليدية الحداثية والمتراوحة بين هذا وذاك دون الإعتراف بإنتقالية الوضع أو بمجهود لتثبيته على إحدى الحالاتين الحداثة أو التقليدية ، تستمر مشكلات الطلاق ضرب الأصول جرائم الزناء الشذوذ الطلاق الأسري إضافة إلى مظاهر أخرى متصلة بشكل أقل وضوح كزيادة تناول المخدرات والكحول وباقي أشكال التعاطي الأخرى كالعصيان والتمرد وحتى الخيانة الزوجية

قائمة التهميش :

1–راضية لبرش ، نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثبات والمتغير ، رسالة ماجستير جامعة باتنة ، 2002، ص21.

2– عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، ط1 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1999 ، ص35.

3– محمد أحمد بيومي ، عفاف عبد العليم ناص ، علم الإجتماع العائلي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص21.

4– السعيد عواشرية ، الأسرة الجزائرية إلى أين ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 19 جامعة قسنطينة الجزائر ، 2003 ، ص113.

5– خيري خليل الجميلي وبدر الدين عبده ، الممارسة المهنية في مجال الأسرة والطفولة ، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع مصر ، د.ت ،ص25.

6– سناء خولي ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت د.ت ص 73.

7– محمود حسن ، الأسرة ومشكلاتها ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، 1981 ، ص13–16.

8– سعيد حسن العزة ، الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية مكتبة دار الثقافة للنشر ، عمان الأردن ، 2000، ص31 .

9– سناء خولي ، الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1994 ، ص61.

10– مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع الأزاريطة الإسكندرية ،د ت ، ص 71–72.

11– عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ،1999 ، ص72.

12– سلوى عبد الخطيب ، نظرة في علم الإجتماع الأسري ، المصرية لخدمات الطباعة القاهرة ، 2007 ، ص 21– 22.

13– عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، مرجع سابق ، ص76– 77.

14– مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الإجتماع العائلي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ، د.ت ص 109.

15– السيد رمضان ، اسهامات الخدمة الإجتماعية في مجال الأسرة والسكان دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الأزاريطية الأسكندرية د.ت ، ص 71– 72.

16– عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ط1 ، مرجع سابق ، ص72.

17– عبد القادر القصير ، المرجع نفسه ، ص 76– 77.

18– علي وهب ، المجتمعات البشرية والأنماط المعيشية والسلوكية الجامعية اللبنانية ، دار الفكر اللبناني بيروت ، 1996 ص 120–121.

19– محمد الجوهري ،علياء شكري ، علم الإجتماع الريفي والحضري ، دار المعارف القاهرة 1980 ،ص 65– 70 .

20– سهام بن عاشور ، التكيف الداخلي للمسكن الجديد وعلاقته بزواج الأبناء ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علم الإجتماع الحضري ، ص21.

21– فاروق مصطفي إسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1990 ،ص 19.

22– بودون بريكو ، معجم علم الإجتماع النقدي ، ترجمة سليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 ، ص 194.

23– أحمد كمال أحمد ، دار وهدان للطباعة والنشر ، الفجالة القاهرة ، 1973 ، ص 103.

24– فاروق مصطفي إسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، مرجع سابق ، ص20.

25– محمد حسن توفيق رمزي ، كتاب علم السياسة ، دار النهضة العربية ، 1956 ، ص111.

26– غبراهيم مذكور ، معجم العلوم الإجتماعية 1975 ،ص171.

27– صلاح القوال ، دراسة علم الإجتماع البدوي مكتب غريب للنشر ، مصر ، 1974 ،ص 288.

28– عبد الإله عياش ، مرجع سابق ، ص 133.

29– عبد الإله عياش ، مرجع سابق ، ص128–133.

30– لطرش سارة " تأثير النمو السكاني في تغيير مورفولوجية المدينة " دراسة مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، ص47.

31– لطرش سارة ، المرجع السابق ، ص47.